مجتمع

إيران: شرطي أخلاق يبصق على فتيات لا يضعن حجاباً

أظهر مقطع مصور من شارع مدينة كرمانشاه غربي إيران، عنصراً من شرطة الأخلاق، يبصق على فتيات لعدم وضعهن الحجاب. وفي المقطع، الذي تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل إعلامية محلية، يظهر الرجل وهو ينزل من سيارته ويتجه نحو الفتيات، ويشتمهن ويصرخ في وجههن ويبصق عليهن. ووصف العنصر الأمني سلوك الفتيات بأنّه «غير أخلاقي» في حين لم يتدخل ضابط شرطة كان قريباً. ونزلت زوجة الشرطي من السيارة، بحسب المقطع، وطلبت من فتاة الاعتذار من زوجها وإلاّ فإنّها تستحق الضرب والاعتقال. (الأناضول)

الصين: 3,68 مليارات دولار لدعم التعليم المهني

خصصت الحكومة المركزية الصينية 25,71 مليار يوان (نحو 3,68 مليارات دولار أميركي) لدعم التعليم المهني هذا العام، بزيادة نسبتها 8,4 في المائة عن العام الماضي، وفقاً لوزارة المالية. وتهدف هذه الأموال، بحسب الوزارة، لمساعدة الحكومات المحلية في تأسيس وتحسين آلية الدعم المالي للتعليم المهني وتطبيق إصلاحات في هذا المجال. وذكرت الوزارة أنّه في الخطة الخمسية الـ13 (2016- 2020)، خصصت الحكومة ما يعادل 18,44 مليار دولار، لتحسين جودة التعليم المهني بمعدل نمو سنوي يبلغ 9,8 في المائة. (شينخوا)

(فايز نور الدين/ فرانس برس)

69 غريقاً في الجزائر

الأب وابنته في الصورة على أحد الشواطئ الجزائرية لا يصطافان هذا العام، فاللقطة تعود إلى أعوام سابقة لم يكن كورونا قد ظهر فيها بعد. لكن على الرغم من قرار السلطات الجزائرية استمرار إقفال الشواطئ والمسطحات المائية في البلاد، بهدف مكافحة الفيروس، فإنّ كثيرين يستمرون في خرق هذا القرار. مثل هذا الخرق لا يؤدي فقط إلى إحباط جهود مكافحة الوباء العالمي الذي سجلت الجزائر نحو 27 ألف إصابة به، ونحو 1150 وفاة، بل أيضاً يشكل خطراً على حياة المصطافين لجهة احتمالات الغرق، وخصوصاً في الشواطئ غير المراقبة. في هذا الإطار، ذكرت إحصائية أخيرة أنّ عدد الغرقى الذين لقوا حتفهم في البحر والمجمعات المائية، منذ بداية يونيو/ حزيران الماضي، حتى أمس الأول السبت، وصل إلى 69 شخصاً، بحسب المديرية العامة للحماية المدنية. وأوضحت المديرية في بيان لها، نقلته وكالة الأنباء الجزائرية، أنّها سجلت ثلاث حالات غرق في المجمعات المائية في يومين فقط، الجمعة والسبت الماضيين، وهي آخر الحالات تسجيلاً. ففي ولاية سيدي بلعباس (داخلية تقع في غرب الجزائر)، سُجلت وفاة شابين من أسرة واحدة يبلغان من العمر 26 سنة و20 عاماً، غرقاً في سدّ سرنو بقرية دلاهيم، ببلدية سيدي حمدوش، دائرة عين البرد. كذلك، سُجلت وفاة طفل يبلغ من العمر 9 أعوام غرقاً في بركة مائية بالمكان المسمى واد الملاق، ببلدية واد الكبريت بولاية سوق أهراس (داخلية تقع في غرب الجزائر). (العربي الجديد)

الشرطة الإيطالية متورطة

ناصر السهلي

تشهد العاصمة الإيطالية روما فضيحة كبرى تضاف إلى أزمة كورونا، وقد هزّت الشرطة الإيطالية (كارابنييري). ووصفت صحيفة «لا ريبوبليكا» الفضيحة بـ «الأكبر في تاريخ الشرطة الإيطالية»، قائلة إنها «عار مركز الشرطة التابع لجهاز كارابنييري المحترم». وكشفت الصحيفة بعض التفاصيل، موضحة أن جهاز الشرطة الذي يعمل على تفكيك عصابات المخدرات وغيرها من المهام، متورط في استغلال تجار المخدرات وابتزازهم في مركز الشرطة في مدينة بياتشنزا في شمال إيطاليا، بهدف الربح.

وقبل أيام، اعتقل سبعة من أعضاء جهاز الشرطة، ونشرت بعض الصور في «لا ريبوبليكا» وغيرها من الصحف الإيطالية، تظهرهم وهم يحملون نقوداً. وبحسب وسائل إعلام إيطالية، من بينها صحيفة «ليبرتا»، فإن الادعاء العام يشير إلى أن هذه القضية تؤثّر على صورة الشرطة الإيطالية بشكل عام.

وأكدت المدعية العامة في الشرطة غراسيا براديللا، أن كل الأعمال غير القانونية والجرائم المرتكبة لم تتم داخل مركز الشرطة فحسب، نقلاً عن «ليبرتا»، مضيفة في مؤتمر صحافي أن العناصر كانت ترتكب المخالفات والجرائم منذ عام 2017. وعمدت السلطات الأمنية، وبكل سرية، إلى إجراء تحقيق داخلي وتنصت على هواتف المتهمين. ونقلت وسائل إعلامية أنه في محادثة بين شرطيين، قال الأول للثاني: «أنشأت عصابتي الخاصة، أصدقائي. باختصار، قمنا ببناء هرم، ونحن على قمته، أنا وأنت وهو، لا أحد يمكنه المساس بنا». كما تذكر أن عناصر الشرطة هؤلاء كانوا يعتقدون بأنهم فوق القانون ولا يمكن المساس بهم، فالتقطوا صوراً لبعضهم بعضاً وهم يحملون المال الذي حصلوا عليه من خلال تجارة المخدرات والابتزاز. وعلى عكس ما توقع هؤلاء، فقد جرى قبل أيام القبض على العصابة من قبل جهاز التحقيق الداخلي في الأمن الإيطالي.

وبحسب شهود عيان، وأحد مالكي حانة قريبة من مركز الشرطة، فإن الأشخاص الذين يعرفون الموقوفين يشعرون بالصدمة، حتى أن كثيرين لم يصدقوا التهم المنسوبة إليهم إلى أن بدأت الصور تنتشر في الصحف. ونقلت قناة «Sky TG24» الإيطالية عن بعض الأشخاص قولهم إنهم فوجئوا بإغلاق المركز والحملة الأمنية لاعتقالهم، عدا عن طبيعة الجرائم المنسوبة إليهم. وتشهد البلاد غضباً شعبياً بسبب هذه الفضيحة، خصوصاً وأن المواطنين يعتبرون جهاز الشرطة ممثلاً لهم ولدولتهم، وأنه خلف البزات الرسمية «يوجد حياة أخرى مفجعة»، بحسب القناة نفسها. وأعرب المواطنون عن صدمتهم بصور المعتقلين يبتسمون فرحاً وهم يحملون المال ويعيشون حياة مترفة.

وكان «كارابنييري» قد تورّط العام الماضي في قضيّة تتعلق بتاجر مخدرات يدعى ستيفانو كوتشي، ضرب حتى الموت في العاصمة روما قبل نحو 10 سنوات. وكشف العام الماضي أن رجال الشرطة المتورطين في الاعتداء عليه ظلوا يكذبون طيلة 10 سنوات للتغطية على التعذيب الذي مارسوه بحقه والذي أدى إلى موته.

وأدّى انهيار أحد أعضاء جهاز الشرطة العام الماضي في المحكمة، والتي ترافقت فيها شقيقة الضحية التي أصبحت محامية، إلى اعترافه بالجريمة التي جرى التكتم عليها طيلة السنوات الماضية. وتتضمن لائحة الاتهامات لرجال الشرطة الفاسدين تهماً بتعذيب مروجي المخدرات وابتزازهم للحصول على المال وغيرها. ويرى الادعاء العام في شمال إيطاليا أن رجال الشرطة هؤلاء «تصرفوا وكأنهم عصابة صغيرة، لكنهم اليوم يواجهون لائحة اتهامات مكونة من 326 صفحة».

وكان هؤلاء يعتقلون الأشخاص الذين يرغبون في ابتزازهم، ثم يتولون تعذيبهم حتى يدفعوا المال أو يرشدوهم إلى أماكن تخزين المخدرات، ثم يبيعوها بأنفسهم ويكسبوا مالاً كثيراً بحسب ما كشفت وسائل إعلامية نقلاً عن شرطة مكافحة الجريمة المالية في البلاد، وذلك بعد مراقبة الموقوفين مدة طويلة.

استغلال أزمة كورونا

بينما كان يُطلب من الإيطاليين «البقاء في منازلهم وعدم التجول إلاّ لشراء الدواء والطعام» كان رجال الشرطة الفاسدون يعطون ترخيصاً خاصاً لعصابات المخدرات للتجول بحرية في شمال إيطاليا. وتبين انّ مسؤول الشرطة في بياتشينزا، جيوزبي مونتيللا، عاش حياة مترفة، وكان يملك 11 سيارة حديثة و24 حساباً مصرفياً.

تحقيق

أزمة جديدة بين السلطات الأردنية والمعلمين أطلت برأسها سريعاً مع نهاية الأسبوع الماضي، هذه المرة من باب النقابة التي أعلنت النيابة العامة عن وقف عملها، ما اعتبره كثيرون قراراً سياسياً

معلمو الأردن

السلطات توقف عمل النقابة وتمهد لأزمة

عمّان ـ **العربي الجديد**

ما زالت تداعيات حملة الاقتحامات والاعتقالات التي نفذتها الأجهزة الأمنية في الأردن، في مقار نقابة المعلمين، وصدور قرار من نائب عام عمّان بإغلاق هذه المقرات لمدة سنتين، تتفاعل، وقد بادر معلمون إلى الاعتصام أمام مقار فروع نقابة المعلمين الأردنيين في مختلف المحافظات، فيما امتنع معلمون عن إكمال عمليات وجلسات تصحيح امتحانات الثانوية العامة احتجاجاً على هذه الإجراءات. وصرّح نائب عام عمّان، حسن العبدللات، أنّه، ظهر السبت الماضي، جرت إحالة المشتكى عليهم أعضاء مجلس نقابة المعلمين، وعددهم ثلاثة عشر إلى مدعي عام عمّان بالقضايا التحقيقية المنظورة لديه بحقهم. وأكد العبدللات في تصريح صحافي، أنّه جرى استجوابهم وفق الأصول وبحضور وكيلهم القانوني، وبنتيجة الاستجواب فقد قرر المدعي العام توقيف كلّ واحد منهم لمدة أسبوع في مركز الإصلاح والتأهيل، مضيفاً أنّ التحقيق ما زال مستمراً بهذه القضايا.

ورجح مراقبون أن تتسع الأزمة خلال الأيام المقبلة، خصوصاً أنّ نقابة المعلمين التي تأسست عام 2011 تضم أكثر من 120 ألف عضو، وهي أكبر النقابات لناحية المنتسبين إليها في الأردن، متوقعين حدوث أزمة كبيرة قبل نحو شهر من بداية العام الدراسي الجديد، ما ينذر بأزمة شبيهة بإضراب المعلمين العام الماضي الذي كان الأطول بتاريخ المملكة، وقد تكون لها تداعيات سياسية.

هذا القرار يأتي بعد شهر من سجال بين وزير الداخلية سلامة حماد، الذي تعهد بأتخاذ إجراءات قانونية في حق نائب نقيب المعلمين، ناصر النواصرة، في حال تكرار تصريحاته التي عدّها حماد «مرفوضة» وهي التصريحات التي قال فيها النواصرة: «لو ارتدّت علينا الكرة الأرضية فلن نتنازل عن فلس واحد من علاوتنا». وقالت نقابة المعلمين إنّه جرى اقتحام مبنى النقابة الرئيسي في عمّان، وفروع أخرى. ونشرت صفحة النواصرة خبراً عن تعرضه للاعتقال مع أعضاء النقابة. وقالت الصفحة إنّه جرى اعتقال النواصرة وجميع أعضاء مجلس نقابة المعلمين وإغلاق المقر الرئيسي للنقابة وإغلاق جميع فروع النقابة، مضيفة أنّه تم إغلاق الأبواب على الموظفين والمراجعين والمتواجدين في النقابة، ومصادرة هواتفهم المحمولة. مصدر في نقابة المعلمين قال إنّ الإغلاق ووقف العمل، استند إلى قرار قضائي تحقيقي في قضية رفعها معلمون على النقابة تحتوي بنداً واحداً وهو المطالبة بحلّ مجلس النقابة، وإفقاد أعضائه عضويتهم في الهيئات الإدارية للنقابة كافة، بسبب التبرّع لصندوق «همّة وطن» الذي استحدثته الحكومة لمواجهة أزمة كورونا، بمبلغ نصف مليون دينار أردني (نحو 700 ألف دولار أميركي). وفي هذا الإطار، قال المتحدث الإعلامي باسم النقابة، نور الدين نديم، في تصريحات سابقة في يونيو/ حزيران الماضي لـ«العربي الجديد» إنّ «نقابة المعلمين اتّخذت كلّ الإجراءات القانونية من أجل إنهاء القضية المرفوعة على مجلسها أمام محكمة بداية عرب عمّان من قبل بعض أعضاء الهيئة المركزية بخصوص التبرّع لصندوق همّة وطن، وذلك بعد مشاورة المستشار القانوني للنقابة الذي طالب بعقد اجتماع للهيئة المركزية بهدف إيجاد مخرج قانوني لقرار التبرع. وقد فارَ اقتراح المجلس بالتبرّع بالمبلغ المذكور، ما أدى إلى تهدئة الميدان وعودة الأمور إلى وضعها الطبيعي وإيجاد مخرج قانوني للقضية، إلا في حال كانت ثمّة نيّة لحلّ المجلس من قبل الحكومة». وأشعلت الاقتطاعات المالية من رواتب المعلمين فتيل الأزمة من جديد بين الحكومة والنقابة، فمنذ انتصار نقابة المعلمين الأردنيين في مواجهتها مع الحكومة، والحصول على مطالبها في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، بقيت العلاقة متوترة بين الجانبين فيما التفاصيل شائكة والأزمة منتظرة.

وقال العبدللات إنّ النيابة العامة نظرت في عدد من القضايا الجزائية التحقيقية بحق مجلس نقابة المعلمين وهي، أولاً: القضية التحقيقية المتعلّقة بالتجاوزات المالية المنظورة لدى مدعي عام هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. ثانياً: القضية التحقيقية والمنظورة لدى مدعي عام عمّان والمتعلّقة بالقرارات الصادرة عن مجلس النقابة والتي تمّ تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي واشتملت على إجراءات تحريضية. ثالثاً: القضية التحقيقية المتعلّقة بمقاطع الفيديو الصادرة عن نائب النقيب، والتي تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمنظورة لدى مدّعي عام عمّان. وأضاف العبدللات أنّه وبناءً على ما تقدّم، فقد قرّر المدّعون العامون إصدار مذكّرات إحضار بحقّ المشتكى عليهم أعضاء مجلس النقابة، ليصار إلى عرضهم على المدّعي العام المختصّ لاستجوابهم عن الجرائم المسندة إليهم. كذلك، قرّر المدعي العام كفّ يد أعضاء مجلس النقابة وأعضاء الهيئة المركزية، وهيئات الفروع وإداراتها ووقف النقابة عن العمل، وإغلاق مقارها لمدة سنتين، ومخاطبة وزير التربية والتعليم لإجراء المقتضى القانوني، في ما يتعلّق بتشكيل لجنة مؤقتة لتسيير أعمال النقابة إدارياً ومالياً. كذلك، منع النشر والتداول والتعليق في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي كافة، باستثناء الجهة الرسمية المصرح لها بذلك حول هذه القضايا. القرار الأخير لا يمكن النظر إليه بمعزل عن مشاركة نحو 2000 معلم، الأربعاء الماضي، في مسيرة طالبوا خلالها الحكومة بالالتزام بالاتفاقية الموقعة بين الطرفين في أكتوبر/ تشرين الأول 2019. وهي مسيرة دعا إليها عدد من المعلمين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بالقرب من مقر نقابتهم بالعاصمة عمّان. ورفع المعلمون في المسيرة التي تقدمها أعضاء مجلس النقابة، ونائب النقيب ناصر النواصرة، لافتات كتب عليها: «مجلس نقابة المعلمين خط أحمر»، و«العلاوة (زيادة الراتب) حق لا تنازل عنه». وخلال الوقفة قال النواصرة في جزء من خطاب طويل: «نحن الدولة». وتطرق إلى خيارات النقابة لافتاً إلى أنّ «الاتفاقية وُقّعت في أكتوبر 2019، وهي اليوم معطلة، والعلاوة لا بد منها، والحديث عنها بأنّها مطلب أساسي هو للتشويه فقط».

وتقول الناشطة الحقوقية الأردنية، المحامية هالة عاهد، لـ«العربي الجديد»، إنّ هذا القرار غير قانوني أبداً، فقرار حلّ نقابة المعلمين ينبغي أن يكون خارج أيّ صلاحيات، ويجب أن يكون قراراً قضائياً، مشيرة إلى أنّ هذا القرار سابق لأوانه، وهو تعدٍّ على السلطة القضائية، والمعلمين ونقابتهم، وحقهم بالتنظيم. وتضيف: «إذا كانت هناك إجراءات تحقيق تستدعي وقف العام المختص لاستجوابهم عن الجرائم المسندة إليهم، كذلك، قرّر المدعي العام كفّ يد أعضاء مجلس النقابة وأعضاء الهيئة المركزية، وهيئات الفروع وإداراتها ووقف النقابة عن العمل، وإغلاق مقارها لمدة سنتين، ومخاطبة وزير التربية والتعليم لإجراء المقتضى القانوني، في ما يتعلّق بتشكيل لجنة مؤقتة لتسيير أعمال النقابة إدارياً ومالياً. كذلك، منع النشر والتداول والتعليق في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي كافة، باستثناء الجهة الرسمية المصرح لها بذلك حول القضايا. القرار الأخير لا يمكن النظر إليه بمعزل عن مشاركة نحو 2000 معلم، الأربعاء الماضي، في مسيرة طالبوا خلالها الحكومة بالالتزام بالاتفاقية الموقعة بين الطرفين في أكتوبر/ تشرين الأول 2019. وهي مسيرة دعا إليها عدد من المعلمين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بالقرب من مقر نقابتهم بالعاصمة عمّان. ورفع المعلمون في المسيرة التي تقدمها أعضاء مجلس النقابة، ونائب النقيب ناصر النواصرة، لافتات كتب عليها: «مجلس نقابة المعلمين خط أحمر»، و«العلاوة (زيادة الراتب) حق لا تنازل عنه». وخلال الوقفة قال النواصرة في جزء من خطاب طويل: «نحن الدولة». وتطرق إلى خيارات النقابة لافتاً إلى أنّ «الاتفاقية وُقّعت في أكتوبر 2019، وهي اليوم معطلة، والعلاوة لا بد منها، والحديث عنها بأنّها مطلب أساسي هو للتشويه فقط».

وتقول الناشطة الحقوقية الأردنية، المحامية هالة عاهد، لـ«العربي الجديد»، إنّ هذا القرار غير قانوني أبداً، فقرار حلّ نقابة المعلمين ينبغي أن يكون خارج أيّ صلاحيات، ويجب أن يكون قراراً قضائياً، مشيرة إلى أنّ هذا القرار سابق لأوانه، وهو تعدٍّ على السلطة القضائية، والمعلمين ونقابتهم، وحقهم بالتنظيم. وتضيف: «إذا كانت هناك إجراءات تحقيق تستدعي وقف

اصطدام على اعلى مستوى هذه المرة بين السلطات والمعلمين (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

120,000
عضو، تضمّ نقابة المعلمين الأردنيين، التي تأسست عام 2011، وهي الأكبر لناحية العدد في الأردن

كورونا: عودة إلى القيود المشددة

يعود العالم مجدداً إلى تطبيق القيود المشددة، في مواجهة كورونا. وهي عودة يفرضها ارتفاع عدد الإصابات، وبروزها بأماكن جديدة آخرها كوريا الشمالية

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما ارتفع عدد حالات الشفاء من فيروس كورونا الجديد حول العالم أمس، إلى أكثر من 9 ملايين و300 ألف شخص، من أصل أكثر من 16 مليون إصابة، ظهر الفيروس للمرة الأولى (رسمياً) في كوريا الشمالية، التي واجهته مباشرة بسياسات إغلاق كالتي تعود دول كثيرة للجوء إليها حالياً، بعد ارتفاع عدد الإصابات فيها. انتظرت عدادات إصابات كورونا أكثر من سبعة أشهر، حتى أعلن أمس عن انضمام كوريا الشمالية إلى نادي الدول ومناطق الحكم الذاتي المصابة بكورونا، وعددها 188. لكنّ الإصابة الأولى المعلن عنها، أمس الأحد، بقيت في خانة الاشتباه، بانتظار مزيد من التوضيح، فيما أعلنت وسائل إعلام رسمية كورية شمالية أنّ زعيم البلاد، كيم جونغ أون، وضع مدينة كايسونغ، القريبة من الحدود مع كوريا الجنوبية، قيد الإغلاق التام بعد حالة الاشتباه تلك. وقال كيم إنّ «الفيروس الشرير» ربما دخل البلاد. وكانت كوريا الشمالية قد أكدت مراراً أنّه ليست لديها أي إصابات بالفيروس على أراضيها، وهو ما شكك فيه خبراء دوليون. وقالت وكالة الأنباء المركزية الكورية إنّ المشتبه بإصابته فرّ إلى كوريا الجنوبية قبل سنوات قبل أن يعبر الحدود بشكل غير قانوني إلى كوريا الشمالية مطلع الأسبوع الماضي. وتابعت أنّه اختلط بآخرين في كايسونغ في الأيام الخمسة الماضية، وخضعوا جميعاً للحجر الصحي.

على صعيد إجراءات مكافحة الفيروس حول العالم، قال وزير الخارجية البريطاني، دومينيك راب، إنّ بريطانيا تصرفت بسرعة لفرض الحجر الصحي على المسافرين العائدين من إسبانيا بعدما سجلت بيانات يوم الجمعة الماضي قفزة كبيرة في عدد الإصابات بالفيروس هناك. وعن سبب اتخاذ القرار من دون إتاحة بعض الوقت أمام المسافرين، قال راب: «اتخذنا القرار باسرع ما يمكن. لا يمكننا تقديم اعتذارات للقيام بذلك، بل يجب أن نكون قادرين على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة»، واصفاً الخطوة بأنّها «استجابة فورية».

من جهتها، قالت هيئة الحماية المدنية في اليونان إنّ الزائرين الآتين إلى البلاد جواً من بلغاريا ورومانيا سيكونون ملزمين بتقديم نتيجة فحص تثبت خلوهم من الفيروس ليتمكنوا من الدخول. والإجراء الذي سيسري اعتباراً من يوم غد الثلاثاء حتى الرابع من أغسطس/آب المقبل لن ينطبق على اليونانيين الآتين من الدولتين. وقال وزير الصحة اليوناني فاسيليس كيكيليداس، إنّ بلاده لا تشهد موجة ثانية من الإصابات، لكن يجب أن تبقى حذرة.

بدورها، أصدرت الحكومة الصينية تعميماً يوضح قواعد الحجر الصحي واختبار الحمض النووي للآتين من الخارج. وبات يتوجب على المسافرين الوافدين الخضوع لاختبار الحمض النووي قبل الصعود إلى الطائرة لدخول البلاد. ويُسمح للأشخاص الذين يصلون من الخارج بالخضوع للحجر الصحي المنزلي لمدة سبعة أيام إضافية بعد إكمال الحجر الصحي المركّز في أماكن محددة لمدة سبعة أيام، وذلك شريطة تلبية المنزل المعايير اللازمة.

في أستراليا، أمرت محكمة أمس الأحد، بوقف احتجاج حركة «حياة السود مهمة» هذا الأسبوع، استجابة لمخاوف الشرطة المتعلقة بتفشي الفيروس. وكان من المتوقع مشاركة آلاف الأشخاص في سيدني، غداً الثلاثاء، في احتجاج ضد تسجيل وفيات بين السكان الأصليين أثناء احتجازهم، تزامناً مع تظاهرات عالمية لحركة «حياة السود مهمة» ضد العنصرية ووحشية الشرطة. ووافقت المحكمة العليا لولاية نيو ساوث ويلز على طلب من الشرطة لمنع هذا التجمع. وأشار القاضي مارك إيريس إلى أن سلطات الصحة العامة رفعت تقييم مخاطر العدوى من «منخفضة» إلى «متوسطة» بعدما شارك الآلاف في احتجاجات عبر مدن أستراليا الرئيسية في يونيو/ حزيران الماضي. وفي البرازيل، أعلنت بلدية ريو دي جانيرو أنّها ألغت حفلة رأس السنة التقليدية في المدينة التي تجمع ملايين الأشخاص على شاطئ كوباكابانا لمتابعة عرض الألعاب النارية بسبب الفيروس. وأوضحت هيئة السياحة في ريو دي جانيرو أنّ هذا النوع من حفلات رأس السنة «لا يمكن أن يقام في ظل سيناريو الجائحة الراهن من دون توافر لقاح». وستعرض هيئة السياحة في الأيام المقبلة على رئيس البلدية مارسيلو كريفيلا خيارات مختلفة لحفلة رأس السنة من دون حضور جمهور، ويمكن الاطلاع عليها عبر الإنترنت أو التلفزيون.

وسجل العالم حتى مساء أمس، نحو 16 مليوناً و200 ألف إصابة بالفيروس، من بينها أكثر من 9 ملايين و300 ألف شفاء، ونحو 650 ألف وفاة، بحسب جامعة «جونز هوبكنز».

عودة الاختلاط في إسبانيا تثير المخاوف (بابو بارينا/ فرانس برس)

التزام بالكمامات في كوريا الشمالية (كيم وون جن/ فرانس برس)

كفّ يد أعضاء مجلس النقابة والهيئة المركزية وهيئات الفروع وإداراتها

هالة عاهد: على النقابة اتخاذ الإجراءات القانونية للطعن بالقرار

اعتقاده أنّ الحكومة كان بإمكانها التعامل بطريقة أفضل مع القضية، وألا تغلق باب الحوار بالرغم من الانتقادات لتصريحات نائب النقيب. ويتابع: «من الواضح أنّ هذه الخطوة ستساهم بخلق أزمة كبيرة خلال الفترة المقبلة، كان يمكن تجاوزها، خصوصاً في ظلّ الاتفاقية بين الحكومة والنقابة بشأن العلاوة التي يطالب بها المعلمون». يتابع أنّ النقابة جديدة، ولم تقع خلال السنوات الماضية أحداث مشابهة، مع نقابات أخرى، ولم يكن هناك تضييق على القضايا النقابية، وما حدث سابقاً كان مرتبطاً بمطالب سياسية وأبرزها قضايا مقاومة التطبيع.

وكفّ يد أعضاء مجلس النقابة عن ملفات النقابة بتهم الفساد كان يمكن اتخاذ هذا الإجراء في كفّ يد أعضاء المجلس مقتصراً على ذلك، وهو ما سيكون مفهوماً، لكن لا يجوز إغلاق النقابة سنتين» متسائلة: «هل يفترض القرار استمرار التحقيقات في القضية لمدة سنتين؟ هذا دليل على التعسف». وحول قرار منع النشر في القضية، تقول عاهد: «لا يحق منع نشر سوى محاضر التحقيق، وطالما أنّ القضية منظورة أمام المدعي العام، يجوز النشر بشكل عام وهذا المنع تعدٍّ على حق الناس بالحصول على المعلومات، وعلى حرية الرأي والتعبير. تتابع أنّه من الواضح أنّ الحكومة تريد خوض معركة مع النقابة، لافتة إلى أنّ على النقابة أن تتخذ الإجراءات القانونية الممكنة من أجل الطعن بالقرار ووقف تنفيذه، والتأكيد على الحصول على محاكمة عادلة.

من جهته، يقول الكاتب والصحافي الأردني، الخبير في الشؤون النقابية، محمد سويدان لـ«العربي الجديد» إنّ الإجراء مفاجئ، ولم يكن متوقعاً بالرغم من التمهيد الحكومي له. يضيف أنّه كان من المفروض أن تسير الأمور بالشكل الطبيعي فالطلبات تتعلق بالعلاوة ويمكن أن تُحلّ الخلافات بالحوار، لكنّ الحكومة اليوم غير قادرة على تحمل النقابة. ويعبر عن

تجار الأضاحي أعلنوا قبولهم بيع الأضاحي بواسطة البطاقات المصرفية

قرّر الأهالي عدم الالتزام بقرارات الحكومة وفتح مسجد الشيخ

الفرحة نهائياً عنها. الأمر الذي يؤكده خشبية، فقد بلغ سعر الأضحية لهذا العام 1500 دينار في مقابل 500 دينار العام الماضي.

وعلى الرغم من غياب السيولة النقدية في المصارف، إلا أن تجار الأضاحي علقوا لوحات تشير إلى قبولهم بيع الأضاحي بواسطة البطاقات المصرفية. إلا أن أبوراس لا يرى المشكلة في عدم توفر السيولة النقدية فقط، بل عدم حصولهم على رواتبهم المتأخرة بسبب الخلافات القائمة بين وزارة المالية في حكومة الوفاق الوطني والبنك المركزي.

من جهة أخرى، يقول عبد الرؤوف المعمري، النازح من حي الزهارنة في طرابلس، إنه فقد منزله بسبب الحرب ولم يعد صالحاً للسكن.

ويشير إلى أن «فترة نزوحي كانت طويلة. لذلك، قررت التشارك وبعض الناس في شراء أضحية مشتركة ليوم العيد». ويقول: «أعرف أن الجمعيات الخيرية يمكن أن توفر لي أضحية. لكننا نازحون، فأين نضحي وكيف سنفرح أسرنا؟».

وفي بنغازي، يتحدث الناشط المدني عقيلة الأطرش، المهجر من بنغازي، عن حزن تعيشه مئات العائلات التي ما زالت تأمل عودة أبنائها المفقودين خلال حرب اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

وعلى الرغم من أهمية الأضاحي كونها جزءاً من الأعراف والتقاليد، يشير إلى أنها ستكون هذا العام بمثابة محاولة خجولة للفرح، في ظل قناعة الأسر بأن أبناءها ليسوا في عداد المفقودين، وأن المقابر الجماعية تحوي رفاتهم.

من جهة أخرى، يشير إلى أن نقص السيولة وغياب الكهرباء لأكثر من 15 ساعة يومياً، ونقص الوقود والنزوح، كلّها عوامل أثرت على فرحة الليبيين، وجعلت تلك المناسبات الأساسية في حياة الليبيين على الهامش.

وتأمل نادية أن تنتهي الأحزان في بلادها بعدما فقدت عائلات كثيرة أبناءها أو أباءها أو أقرباءها.

صحيح أن حرب طرابلس انتهت قبل وقت قريب، إلا أن تداعياتها ما زالت مستمرة. تضيف أن كثيرين يحتاجون إلى وقت طويل حتى يتمكنوا من التصالح مع الأوجاع التي خلفتها. وفي حيّ الشيخ في مدينة زليتن، قرّر الأهالي عدم الالتزام بقرارات الحكومة وفتح مسجد الشيخ، أكبر مساجد المدينة لصلاة العيد. يقول أحد سكان الحي مختار العاتي: «على الرغم من كل الألم الحرب والفقدان وظروفنا المالية الصعبة وانقطاع الكهرباء والوقود وعدم توفر الأموال في المصارف، إلا أننا قررنا إدخال البهجة إلى قلوب الناس». ويشير إلى أن «فرح العيد في اليومين الأول والثاني من أجمل الأيام التي نعيشها».

وعادة ما يُقام في المدينة حفل سنوي ثاني أيام العيد. ويرى العاتي أن فتح المسجد والمحافظة على المناسبة يساهمان في إدخال الفرح إلى قلوب الناس في هذه الظروف، وهو ما تعارضه نادية التي تشدد على ضرورة أن يكون الناس أكثر وعياً، ويتجنبوا التجمعات الكبيرة لمنع تفشي وباء كورونا.

فرحة عيد الأضحى ناقصة في ليبيا

خلال السنوات الماضية، عانى الليبيون كثيراً من جراء الحروب. واليوم، يأتي عيد الأضحى وسط الكثير من الظروف الصعبة على الصعيدين الاقتصادي والمعيشي، إضافة إلى تداعيات الحرب وفيروس كورونا، فلن يكون الفرح ممكناً

الأضاحي لن تكون أساسية (محمود تركية/ فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

لم تعرف ليبيا الراحة خلال السنوات الماضية، وما زالت انعكاسات الحرب والفوضى الأمنية التي تعيشها منذ تسع سنوات تساهم في تغييب مظاهر فرحة عيد الأضحى بين المواطنين. إضافة إلى الانهيار الاقتصادي وارتفاع الأسعار، فإن ظروفاً كثيرة تجعل المناسبات التي تسعد الناس غير ذات أولوية.

وعرض مئات التجّار بضائعهم المتعلقة بالعيد كالأضاحي ولوازمها على الطرقات سواء في طرابلس أو بنغازي، كبرى مدن البلاد. إلا أن الإقبال عليها كان ضعيفاً جداً، بحسب التاجر مجدي خشيبة.

من جهتها، تقول نادية س.، وهي مواطنة من الفرناج في طرابلس، إنّ إقامة الأسواق مخالفة للإجراءات الوقائية المتعلقة بانتشار وباء كورونا، مؤكدة أنها لن تتسوّق أو تشتري أضحية العيد لهذا